

A

Princeton University Library



32101 075912178

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

--	--

ظهير ومنشور

من وزارة العدالة الشريفة

في شأن العمل بضابط

الاجور المستخلصة عن الرسوم بمحاكم قضاة

الايالة الشريفة



40000
20000
20000

Morocco

ظهير ومنشور

من وزارة العدلية الشريفة

في شأن العمل بضابط

الاجور المستخلصة عن الرسوم بمحاكم قضاة

الاياة الشريفة



المطبعة الرسمية بالرباط

86-326716



32101 014497430

منشور من وزير العدالة الشريفة

في شان العمل بضابط الاجور المستخلصة عن الرسوم بمحاكم
فضاة الايالة الشريفة

بمقتضى الظهير الشريف الصادر في سادس جمئى الاولى عام
1351 الموافق لثامن شتنبر سنة 1932 في شان اجور العدول المستخلصة
عن الرسوم المحررة بمحاكم قضاة الايالة الشريفة والغاء الاجور
المبينة في الظهير الشريف المورخ بثالث عشر شعبان الابرك عام
1332 الموافق لسابع يوليه سنة 1914 والظهير الشريف المورخ برابع
وعشري رمضان المعظم عام 1342 الموافق لتاسع وعشري ابريل سنة
1924 تقرر تلخيص وضم المقتضيات القانونية المتفرقة في مختلف
المناشير لبعضها وخصوصا المنشور المورخ بسابع شعبان الابرك عام
1332 الموافق لسابع يوليه سنة 1914 على حسب مقرر في الفصول الاتية

الفصل الاول

يجري العمل بالاجور المقررة حديثا المحررة في الجدول
الملحق بهذا المنشور في الشهر الذي يقع في اثناؤه اعلانها باللغتين
العربية والفرنسية وذلك بطلب من وزارة العدالة الشريفة وتسلم
نسخ منه ومن الجدول المذكور للقضاة والعدول

الفصل الثاني

اجور الرسوم المسطرة في الجدول المشار له اعلاه شاملة
لثلاثين المخصصين بالعدول وثلاث القاضي الواجب له وليس له ان
يقبض اي شيء اخر زائد على ما ذكر في مقابلة اي عمل كان

الفصل الثالث

يجب على العدول ان يقيدوا بطرة كل رسم جميع ما يوءدي عليه
من الاجور المقررة في الضابط وما يضاف اليها من تعويض انتقالهم

وصائر عليهم واجور ارباب البصر والصائر عليهم ايضا ان اقتضاء الحال واجرة العون ونحو ذلك وبقيدون مثل ماذكر بهوامش كنانيش المحكمة

الفصل الرابع

يتعين على العدل القابض ان يدفع توصيلا بكل مايحوزه من ارباب الرسوم عن كل رسم بكل ايضاح وبيان حسبما سبق تفصيله في الفصل الثالث وهذا التوصيل هو المعبر عنه بالمقتطع اعلان وذلك على مقتضى المنشور المورخ في 19 رمضان عام 1345 الموافق 13 مارس سنة 1927 الذي كان صدر من وزارة العدلية الشريفة في كفيته وتقرير العمل به من غير اخلال بشيء من فصوله واصوله

الفصل الخامس

يمنع القاضي منعا باتا من ان يتولى هو او يباشر بنفسه قبض اي شيء من الاجور المبينة في الجدول المذكور من المتعاقدين او من اصحاب الرسوم كيفما كانت لان العدل القابض هو المكلف بذلك حسبما قرره الفصل الرابع اعلاه

الفصل السادس

لا يستحق القاضي والعدول قبض اجرة الرسم حتى يتم تحريره وكتابته وتسجيله بكناش المحكمة ويخاطب القاضي عليه

الفصل السابع

كل مبلغ وان قل ثبت على العدول اخذه من ارباب الرسوم زيادة على ماهو مقرر في جدول الاجور يرد لصاحبه ويستوجب متابعات تاديبية طبق الضابط فيه

الفصل الثامن

ان مقرر للعدل القابض من الاجرة في جدول الاجور الجديد لا يغير شيئا من حالته السابقة من انتخابه من بين امثل العدول ويعتبر عدلا مثلهم ويمكنه ان يتلقى الشهادات ويحرر الرسوم كما يحررونها

الفصل التاسع

يعلق هذا المنشور بازاء جدول الاجور بابواب محاكم القضاة والمراقبات المدنية ومكاتب الامور الاهلية ويجددان معا كلما بليا وعسرت قراءتهما

وحرر بوزارة العدلية الشريفة بالاعتاب المولوية برباط الفتح
في فاتح شعبان الابرك عام 1351 الموافق 30 نونبر سنة 1932
محمد الرندة

الحمد لله وحده

ظهير شريف

في تغيير الجزء الرابع من الظهير الشريف المورخ في 13
شعبان عام 1332 الموافق 7 يوليوز سنة 1914 الصادر في جعل
ضابط للعدلية المدنية الاهلية ولتفويت الملكية العقارية

يعلم من كتابنا هذا اسماء الله انه بناء على الظهير الشريف
المورخ في 13 شعبان عام 1332 الموافق 7 يوليوز سنة 1914 الصادر في
جعل ضابط للعدلية المدنية الاهلية ولتفويت الملكية العقارية
وخصوصا الجزء الرابع منه (المتعلق بالاجور الواجبة على الرسوم
العدلية الاسلامية) كما هو مغير بموجب الظهير الشريف المورخ
في 17 حجة عام 1339 الموافق 22 غشت سنة 1921 والظهير الشريف
المورخ في 24 رمضان عام 1342 الموافق 29 ابريل سنة 1924

وبناء على الظهير الشريف المورخ في 17 حجة عام 1339 الموافق
22 غشت سنة 1921 الصادر في رفع مبلغ الاداءات المجعولة على
الاحكام التي تستأنف لدى قضاة المدن وامام المحكمة الاستئنافية

الشرعية - وبناء على الظهير الشريف المورخ في 17 حجة عام 1339 الموافق 22 غشت سنة 1921 الصادر في ضبط تسليم نسخ الاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف الشرعية اصدرنا امرنا الشريف بما ياتي

الفصل الاول

ان الجزء الرابع (المتعلق بالاجور الواجبة على الرسوم العدلية الاسلامية) من الظهير الشريف المورخ في 13 شعبان عام 1332 الموافق 7 يوليو سنة 1914 المشار اليه اعلاه المغير بالظهير الشريف المورخ في 24 رمضان عام 1342 الموافق 29 ابريل سنة 1924 يغير كما ياتي

الجزء الرابع

الاجور الواجبة على الرسوم العدلية الاسلامية

فرنك	
25	1 عقد النكاح او مراجعة من طلاق بائن
15	2 رسم الطلاق الرجعي وغير الرجعي
15	3 رسم الرجعة
25	4 استرعاية لاثبات ضرر الزوجين
12	5 تقدير النفقة
50	6 رسم الاستحقاق
50	7 تقييد الشوار
	8 تحرير رسم تقييد التركة
100	مجرد تقييد المتخلف
50	فوق 5000 فرنك
100	من 5000 الى 10000 فرنك
01 في الاف	من 10000 الى 100000 فرنك
	من 100000 الى 500000 واحد في الالف للمائة الف الاولى
	وخمسون ساتيميا في الالف لما فوق ذلك

وفوق 500000 فرنك 0.50 في الالف للخمسمائة الف الاولى

و0.25 في الالف لما فوق ذلك

9 استرعائية لاثبات نسب الشرف 50

10 استرعائية لاثبات الفقر مجانا

11 استرعائية لاثبات الفقد 30

استرعائية لاثبات الفقد الموقت 20

12 استرعائية لاثبات الموت وعدة الورثة 30

13 رسم الملكية او استمرار الملك

للعقار 60

غير العقار او البهائم 20

14 الاستفسار 20

15 التزكية او التجريح 15

16 رسم البيع

(1) بيع العقار

من 100 الى 2000 (واقل الاجرة ثلاثون فرنكا) 2 في المائة

من 2000 الى 5000 اربعون فرنكا ويضاف الى ما فوق الالفين

1.75 في المائة

من 5000 الى 10000 تسعون فرنكا ويضاف الى ما فوق 015000

في المائة

من 10000 الى 20000 مائة وخمسون فرنكا ويضاف الى ما فوق

10000 فرنك 85 ساتيما في المائة

فوق 20000 فرنك 200 فرنك يضاف اليها 25 ستيما في المائة

لما زاد على 20000 25 ستيما في المائة

(2) بيع غير العقار

نصف اجرة البيع العقاري واقل الاجرة فيه نصفها

17 رسم المعاوضة في العقار

اجرة بيع العقار ويعتبر في حسابها ثمن اعلى العقارين

	قيمة انظر عدد 16	
18	رسم التصيير	
	اجرة بيع العقار عدد 16	
19	الاشهاد بالنيابة في الشراء او التولية	
30	في ظرف ستة اشهر من تاريخ البيع	
16	وبعد مضي ستة اشهر من ذلك الاجل تكون اجرة البيع عدد 16	
20	رسم في اثبات عيب في المبيع	
21	الاقالة ربع اجرة البيع انظر عدد 16	
30	التحسيس	
50	الوصية	
50	الرجوع في الوصية	
	الهبة او الصدقة	
30	للعقار	
15	ولغير العقار	
30	اعتصار العقار	26
15	اعتصار غير العقار	
30	الاخذ بالشفعة	27
20	اسقاط الشفعة	28
	تحرير رسم قسمة المشاع	29
	بالتقويم والتقدير نصف اجرة بيع العقار عدد 16	
50	بدون تقويم ولا تقدير	
	بيع السلم نصف اجرة بيع العقار انظر عدد 16	30
20	المغارة	31
15	الاجارة	32
25	الكراء (كيف ما كان النمن والمدة)	33
	القرض	34
10	من الف (1000) فرنك فادنى	

15	من الف (1000) الى 5000
25	ومن 5000 فاعلى
35	تعمير الذمة نفس اجرة القرض . انظر عدد 34
36	الابراء
15	المطلق
30	الابراء في العقار
50	رهن العقار او توليته
15	العارية
30	رسم الصلح
50	في العقار
50	رفع النزاع ان وقع تعرض لمطلب التسجيل
15	الحوالة
41	الشركة . واقل الاجرة ثلاثون فرنكا
02 في الالف	
42	القراض اجرة الشركة انظر عدد 41
20	فسخ الشركة
50	رسم المحاسبة
50	رسم المقاطعة
40	رسم الجعل
20	الحكم بتعيين مقدم على يتيم او سفيه
20	الايصاء بالنظر
20	الحكم بالتحجير
20	الحكم بالترشيد
50	المرافعات لدى الشرع
12	رسم المقال
06	بقية رسوم المرافعات بانواعها
03 لكل نسخة	النسخ من رسوم المرافعات
30	تحرير الحكم النهائي

ومثل تلك الاجرة لشهادة التحكيم

شهادة عدلية لدفع الحجج الواردة من مجلس الاستئناف	
الشرعي الاعلى لاربابها	12
الوكالة	51
عزل الوكيل	52
التعريف بالخطوط والاشكال لكل رسم وكيفما كان	53
تاريخ الرسم المعرف به	50
رسم الضمان - ضمان الوجه	54
ضمان الاداء	20
تحرير رسم التحديد في العقار اذا باشر ذلك التحديد	55
ارباب البصر	35

ولا تدخل في ذلك اجرة الانتقال

تحرير غيره من المواجب التي تثبت بارباب البصر	56
--	----

ولا يدخل في هذا اجرة الانتقال

نسخ الرسوم لكل نسخة	57
نسخة حكم	05
نسخة رسم احصاء التركة	50
البحث عن الرسوم بكنائش المحكمة في العام الجاري	58
او الذي قبله	05
عن كل عام رائد من دون ان يتجاوز كامل الاجرة	
عشرين فرنكا	02. 50
رسم الوديعة	59
المساقاة او المزارعة	60
رسم استيفاء اليمين	61
رسم التدمية	62

- 63 ولغير ما تقدم من الرسوم 15
- 64 تعويض عن توجه العدول وذلك زيادة على اجرة تحرير
الرسوم عن كل نصف نهار وتدخل فيه صوائر الانتقال
لانتقال عدل الحاضرة بداخل المدينة 12
- ولا انتقاله خارج المدينة 20
- ولا انتقال عدل البادية 24
- لقاضي البادية او لنائبه 40
- 65 اجرة ارباب البصر من بنائين وفلاحين وصناع كاجرة
العدول المسطرة في العدد 64
- 66 اجرة العدل القابض
- في دائرة المدينة التي يوجد بها محل لدفع واجبات التسجيل 03
- وخارج تلك الدائرة 04
- 67 اجرة النساخ كيفما كان طول الرسم 01
- 68 اجرة العون
- كيفما كان الغرض الذي كلف به اما تبليغ الاوامر
للعدول او تبليغ الاستدعاءات وغيرها للخصوم او اذا كلفه
القاضي في شان قضية مرفوعة لدى مجلس الاستئناف الشرعي
الاعلى او اذا كلفه في غير ذلك
- اذا كان بدائرة المدينة 01
- وخارج تلك الدائرة 03
- 69 شهادة بعقد نكاح يتيمة 10
- 70 شهادة تعيين امرأة تقوم بحضانة ولد بعد موت امه او
تزويجها ثانيا 10
- 71 شهادة باعتراف الاسلام 10
- 72 رسم الاستعاء اي الاستحفاظ 20
- 73 نسخ الرسوم في كنانيش المحكمة ليس لذلك اجرة
خاصة لان الاجور المينة اعلاه تشمل تحرير الرسوم ونسخها

- 74 - واذا تعددت الشهادات في رسم واحد فتدفع عنه اجرة الرسم المترتبة عليه اعلى اجرة لا غير
- 75 - تنطبق الاجور المذكورة على الرسوم المتعلقة بالكراء لاجل طويل وعلى تقارير السمسرة الراجعة لبيع العقار وعلى رسوم معاوضة العقار التي يحررها العدول الذين ليسو من العدول المعينين بادارة الاحباس . واما غير ذلك من الرسوم الراجعة للاحباس والمحرورة من طرف عدول هذه الادارة فلا تجري عليها الاجور الميينة اعلاه

الفصل الثاني

يجري العمل بالاجور المذكورة اعلاه في الشهر الذي يقع بخلاله اعلانها وتعليقها باللغتين الفرنسية والعربية بباب كل محكمة ومراقبة مدنية وكل مكتب من مكاتب ادارة الامور الاهلية وذلك بطلب من ادارة الامور الشريفة وتسلم نسخة من تلك الاجور لكل قاض ولكل عدل ولسائر ولاية المرافقة

الفصل الثالث

يلغى الظهير الشريف المورخ في 24 رمضان عام 1342 الموافق 29 ابريل سنة 1924 الصادر في تغيير الجزء الرابع من الظهير الشريف المورخ في 13 شعبان عام 1332 الموافق 7 يونيو سنة 1914 ويبقى العمل جاريا بالمقتضيات الاخيرة من الجزء الرابع من الظهير الشريف المشار اليه اعلاه المورخ في 7 يوليوز سنة 1914 وبالظهير الشريف المورخ في 17 حجة عام 1339 الموافق 22 غشت سنة 1921 الصادر في رفع مبلغ الاداءات المجعولة على الاحكام التي تستأنف لدى قضاة المدن ولدى المحكمة الاستينافية الشرعية وبالظهير الشريف المورخ بنفس التاريخ المذكور اعلاه والصادر في ضبط تسليم نسخ الاحكام الصادرة من محكمة الاستيناف الشرعية والسلام

وحرر بياريتس في ٦ جمادى الاولى عام ١٣٥١ الموافق ٨ شتبر
سنة ١٩٣٢ قد سجل هذا الظهير الشريف بالوزارة الكبرى بمدينة
بياريتس بتاريخ ٦ جمادى الاولى سنة الموافق ٨ شتبر سنة
محمد المقرري

اطلع عليه واذن بنشره

الرباط في ٢٨ شتبر سنة ١٩٣٢

المعتمد بالاقامة العامة : اوربان بلان



ART. 2. — Le présent tarif sera applicable dans le mois de sa publication par affiches, à la diligence de la direction des affaires chérifiennes, en français et en arabe, à la porte de chaque mahakma, de chaque contrôle civil, de chaque bureau des affaires indigènes, et un exemplaire en sera remis à chaque cadî et adel, et à toutes les autorités de contrôle.

ART. 3. — Le dahir du 29 avril 1924 (24 ramadan 1342) modifiant la 4^e partie du dahir du 7 juillet 1914 (13 chaabane 1332) est abrogé.

Demeurent en vigueur les dispositions finales de la 4^e partie du dahir précité du 7 juillet 1914, le dahir du 22 août 1921 (17 hija 1339) élevant le montant des droits d'appel devant les cadis urbains et le tribunal d'appel du chrâa, et le dahir de même date réglementant la délivrance des copies d'arrêts du tribunal d'appel du chrâa.

*Fait à Biarritz, le 6 jourmada I 1351,
(8 septembre 1932).*

Vu pour promulgation et mise à exécution :

Rabat, le 28 septembre 1932.

*Le ministre plénipotentiaire,
Délégué à la Résidence générale,
URBAIN BLANC.*



68° Vacation d'aoun :

Quelle que soit l'opération à exécuter
(transmission d'ordre aux adoul,
remise de citations ou notifications,
missions données par le cadi rela-
tivement à des affaires pendantes de-
vant le tribunal d'appel du chrâa,
toutes autres missions)

Dans le périmètre urbain 1 franc

Hors ce périmètre 3

69° Témoignage autorisant le mariage d'une
orpheline 10

70° Acte désignant une femme pour prendre
soin d'un enfant en bas âge après le décès
ou le mariage en secondes noces de sa
mère 10

71° Conversion à l'islamisme gratuit

72° Acte de réserves, constatant un droit, un
état de fait par une déclaration consignée
en vue d'une éventualité 20

73° Transcription des actes sur les registres de
la mahakma :

Aucun honoraire spécial, le tarif ci-
dessus comprenant la rédaction de
l'acte et sa transcription.

74° En cas de pluralité de constatations dans
le même acte, seul est perçu le tarif de
l'acte comportant le droit le plus élevé.

75° Ce tarif s'applique aux actes intéressant les
baux à long terme, procès-verbaux d'ad-
judication pour la vente des immeubles,
les échanges d'immeubles dressés par les
adoul qui ne sont pas affectés aux
Habous. Les autres actes en matière
habous dressés par les adoul de cette ad-
ministration ne sont pas assujettis au
présent tarif.

56° Rédaction de tous autres procès-verbaux avec le concours d'experts	20 francs
(indemnités de déplacement non comprises).	
57° Copie d'acte : par acte copié	5
Expédition de jugement	5
Copie d'inventaire successoral	50
58° Recherche d'acte sur les registres de la mahakma : année courante ou précédente	5
Pour chaque année en sus, sans que le droit puisse excéder 20 francs	2,50
59° Acte de dépôt	12
60° Colonat partiaire	20
61° Acte de prestation de serment	15
62° Acte de constat de blessure	20
63° Autres actes non dénommés	15
64° Indemnités de déplacement (par demi-journée, frais d'acte en sus, frais de transport compris) :	
Pour l'adel de la ville en ville	12
Pour l'adel de la ville hors ville	20
Pour l'adel de la campagne	24
Pour le cadi de la campagne ou son naïb.	40
65° Honoraires des experts maçons, agriculteurs, artisans : même tarif que les adoul : voir 64°.	
66° Honoraires de l'adel percepteur :	
Dans le périmètre de la ville où existe une recette de l'enregistrement	3
Hors ce périmètre	4
67° Rémunération du copiste :	
Pour tout acte, quelle que soit son étendue	1

43° Dissolution de société	20 francs
44° Règlement de compte	50
45° Marché	50
Forfait	40
46° Ordonnance prononçant la tutelle d'un mineur ou d'un interdit	20
47° Constitution de tuteur testamentaire	20
48° Ordonnance d'interdiction	20
49° Ordonnance d'émancipation	20
50° Procédure devant le chrâa :	
Introduction d'instance	12
Pour tout autre acte de procédure	6
Copies d'actes de procédure (par acte copié)	3
Rédaction de la minute du jugement définitif du cadi	30
(Même droit pour la décision d'un arbitre.)	
Certificat de remise par les adoul aux parties intéressées de pièces provenant du tribunal d'appel du chrâa.	12
51° Procuration	12
52° Révocation de mandataire	12
53° Avération de signature ou de paraphe, par acte et quelle que soit la date de l'acte qui porte la signature ou le paraphe	50
54° Acte de cautionnement :	
De comparution	6
De paiement	20
55° Rédaction du procès-verbal de délimitation d'immeuble effectuée par des experts	35
(indemnités de déplacement non comprises).	

27° Déclaration relative à l'exercice du droit de chefâa	30 francs
28° Renonciation à l'exercice de ce droit	20
29° Partage pour sortir d'indivision (rédaction de l'acte) :	
Avec évaluation et estimation : 1/2 du tarif de la vente immobilière : voir 16°.	
Sans évaluation ni estimation	50
30° Vente à livrer : moitié du tarif de la vente immobilière : voir 16°.	
31° Bail à complant	20
32° Contrat de salariat simple	15
33° Location (quels que soient le prix et la durée)	25
34° Acte de prêt :	
1.000 francs et au-dessous	10
1.000 à 5.000 francs	15
Au-dessus de 5.000 francs	25
35° Reconnaissance d'obligation : même tarif que le prêt : voir 34°.	
36° Décharge :	
Simple	15
Pour immeubles	30
37° Gage immobilier ou cession de ce prêt ..	50
38° Prêt mobilier	15
39° Transaction	30
Sur immeubles	50
Mainlevée en cas d'opposition à réquisition d'immatriculation	50
40° Transport de créance	15
41° Acte d'association (avec minimum de perception de 30 fr.)	2 °/oo
42° Commandite : tarif de l'association : voir 41°.	

De 2.000 à 5.000 : 40 francs, plus, sur l'excédent de 2.000	1,75 %
De 5.000 à 10.000 : 90 francs, plus, sur l'excédent de 5.000	1 %
De 10.000 à 20.000 : 150 francs, plus, sur l'excédent de 10.000	0,85 %
Au delà de 20.000 : 200 francs, plus, sur l'excédent de 20.000	0,25 %

II. — *Mobilière* :

Moitié du tarif de la vente immobilière avec moitié du minimum de perception.

17° Echange d'immeubles :

Tarif de la vente immobilière calculé sur le prix de l'immeuble de la plus grande valeur : voir 16°.

18° Dation en paiement :

Tarif de la vente : voir 16°.

19° Déclaration de command ou cession d'immeuble au prix coûtant :

Dans les six mois 30 francs

Après six mois : tarif de la vente immobilière : voir 16°.

20° Acte établissant la preuve d'un vice rédhibitoire 20

21° Résiliation de vente : 1/4 du tarif de la vente : voir 16°.

22° Constitution de Habous 30

23° Legs 50

24° Révocation de legs 50

25° Donation et donation aumônière :

Immeubles 30

Meubles 15

26° Révocation d'une donation ou d'une donation aumônière :

Immeubles 30

Meubles 15

4°	Acte de notoriété constatant les sévices du mari sur sa femme	25 francs
5°	Acte portant fixation d'une pension alimentaire	12
6°	Reconnaissance d'un enfant	50
7°	Inventaire de trousseau	50
8°	Rédaction d'inventaire de succession :	
	Simple intitulé	100
	Au-dessous de 5.000	50
	De 5.000 à 10.000	100
	De 10.000 à 100.000	1 °/00
	De 100.000 à 500.000	1 °/00
	sur les premiers 100.000 et 0,50 °/00 sur le surplus.	
	Au-dessus de 500.000	0,50 °/00
	sur les premiers 500.000 et 0,25 °/00 sur le surplus.	
9°	Acte de notoriété constatant la qualité de chérif	50
10°	Certificat d'indigence (acte de notoriété) ..	gratuit
11°	Acte de notoriété établissant :	
	L'absence légale	30 fr.
	La disparition momentanée	20
12°	Acte de notoriété établissant la filiation ..	30
13°	Acte de notoriété constituant moulkia ou istimrar el melk :	
	Pour un immeuble	60
	Pour des meubles ou des animaux	20
14°	Acte d'interrogatoire de témoins (Istifsar).	20
15°	Acte d'habilitation de témoins (Tezkia) ou de récusation	15
16°	Acte de vente :	
	I. — Immobilière :	
	De 100 à 2.000 avec minimum de perception de 30 francs	2 %

DAHIR DU 8 SEPTEMBRE 1932 (6 joumada I 1351)
modifiant la quatrième partie du dahir du 7 juillet 1914
(13 chaabane 1332) portant réglementation de la justice
civile indigène et de la transmission de la propriété im-
mobilière.

LOUANGE A DIEU SEUL !

(Grand sceau de Sidi Mohamed)

Que l'on sache par les présentes — puisse Dieu en
élever et en fortifier la teneur !

Que Notre Majesté Chérifienne,

Vu le dahir du 7 juillet 1914 (13 chaabane 1332) portant
réglementation de la justice civile indigène et de la trans-
mission de la propriété immobilière, notamment la qua-
trième partie (tarif des honoraires pour les actes de la
justice musulmane), telle qu'elle a été modifiée par les
dahirs des 22 août 1921 (17 hija 1339) et 29 avril 1924
(24 ramadan 1342) ;

Vu le dahir du 22 août 1921 (17 hija 1339) élevant le
montant des droits d'appel devant les cadis urbains et le
tribunal d'appel du chrâa ;

Vu le dahir du 22 août 1921 (17 hija 1339) réglemen-
tant la délivrance des copies d'arrêts du tribunal d'appel du
chrâa,

A DÉCIDÉ CE QUI SUIT :

ARTICLE PREMIER. — La quatrième partie (tarif des
honoraires pour les actes de la justice musulmane) du dahir
susvisé du 7 juillet 1914 (13 chaabane 1332), modifiée par
le dahir du 29 avril 1924 (24 ramadan 1342), est modifiée
ainsi qu'il suit :

QUATRIÈME PARTIE

*Tarif des honoraires pour les actes de la justice
musulmane*

1° Acte de mariage ou de remariage	25 francs
2° Acte de répudiation ou de divorce	15
3° Acte de reprise d'une femme répudiée	15

23 mars 1927 (19 ramadan 1345) du vizirat de la justice, dont les dispositions restent entièrement applicables.

Ce reçu porte actuellement le nom de « mouqtatâ ».

ART. 5. — Défense expresse est faite au cadi de percevoir lui-même aucune somme prévue au tarif, de la part des parties ou des bénéficiaires des actes, quels qu'ils soient.

Seul l'adel perceuteur est chargé de recueillir ces sommes (voir article précédent).

ART. 6. — Le cadi et les adoul n'ont droit aux honoraires que lorsque l'acte est rédigé, transcrit sur le registre de la mahakma et revêtu de l'homologation du cadi.

ART. 7. — Toutes sommes, même infimes, perçues en plus de celles fixées par le tarif seront restituées à ceux qui les ont versées.

L'adel convaincu d'avoir perçu les dites sommes sera passible de poursuites disciplinaires conformément au règlement.

ART. 8. — Les dispositions du nouveau tarif concernant l'adel perceuteur ne modifient pas son ancienne situation ; il continue à être choisi parmi les adoul, reste adel, peut comme ses collègues recevoir les déclarations et dresser les actes.

ART. 9. — La présente circulaire sera affichée à côté du tarif à la porte des mahakmas de cadis, des contrôles civils et bureaux des affaires indigènes. Ces circulaire et tarif seront remplacés chaque fois que par l'usage ils seront illisibles.

*Fait au vizirat de la justice chérifienne, à Rabat,
le 30 novembre 1932 (1^{er} chaabane 1351).*

MOHAMED BEN ABDESSELAM RONDA.



CIRCULAIRE DU VIZIR DE LA JUSTICE
relative à l'application du tarif des frais d'actes
dans les mahakmas de cadis.

RECAPI

LE MINISTRE DE LA JUSTICE,

Vu le dahir chérifien du 6 joumada I 1351 (8 septembre 1932) modifiant le tarif des honoraires dus aux adoul pour la rédaction des actes dans les tribunaux des cadis de l'Empire chérifien et abrogeant les tarifs fixés par les dahirs des 13 chaabane 1332 (7 juillet 1914) et 24 ramadan 1342 (29 avril 1924),

DÉCIDE de condenser les dispositions réglementaires éparses dans diverses circulaires, et notamment dans celle du 7 chaabane 1332 (7 juillet 1914), ainsi qu'il suit :

ARTICLE PREMIER. — Le nouveau tarif des honoraires, joint à la présente circulaire sera applicable, dans le mois de sa publication par affiches en langue arabe et en langue française, à la diligence du vizirat de la justice.

Chaque cadi et chaque adel recevra un exemplaire de la présente circulaire et du tarif.

ART. 2. — Les honoraires fixés par ce tarif comprennent les deux tiers revenant aux adoul ainsi que le tiers revenant au cadi.

ART. 3. — Les adoul sont tenus d'inscrire en marge de chaque acte :

- a) Le coût de l'acte tel qu'il est fixé par le tarif ;
- b) Le montant des honoraires de déplacement des adoul, les frais par eux engagés, et les honoraires des experts s'il y a lieu ;
- c) Les vacations d'aouns, etc...

Les mêmes mentions seront portées par les adoul sur les registres de transcription de la mahakma.

ART. 4. — L'adel percepteur est tenu de délivrer, pour chaque acte, un reçu mentionnant très clairement toutes les sommes qu'il a perçues des bénéficiaires de l'acte (voir article précédent), et ce, conformément à la circulaire du

DAHIR
et CIRCULAIRE du VIZIR de la JUSTICE
relatifs à l'application
du TARIF des FRAIS d'ACTES
dans les Mahakmas de Cadis
de l'Empire Chérifien



RABAT
IMPRIMERIE OFFICIELLE
1935



DAHIR

et CIRCULAIRE du VIZIR de la JUSTICE

relatifs à l'application

du TARIF des FRAIS d'ACTES

dans les Mahakmas de Cadis

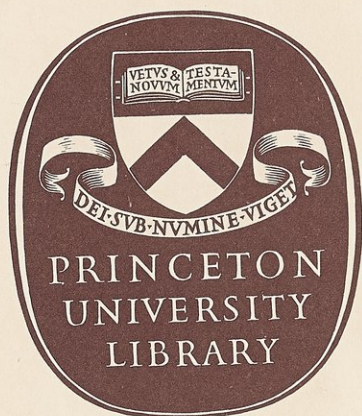
de l'Empire Chérifien



RABAT

IMPRIMERIE OFFICIELLE

1933



Princeton University Library



32101 075912178

AP